OPEN ACCESS
Received: 27/05/2025
Accepted: 18/09/2025

مجلة الآداب

Hadith of Ibn Ghannam: "O God, Whatever Blessing I Have or Any of Your Creation Has..." Narration and Knowledge

Dr. Amenah Sa'ad Zayed Al-Qahtani*
amal-qahtani@kku.edu.sa

Abstract

This study investigates the scholarly stance on narrating hadiths related to athkar, focusing on the hadith of Ibn Ghannam—"O God, whatever blessing I have or any of Your creation has..."—through collection, verification, and analytical examination to determine its authenticity. Employing an inductive method to gather narrations and a comparative analytical approach to assess differing scholarly views, the research adopts a concise format comprising an introduction, preface, two chapters (on narration and knowledge), and a conclusion. It finds the hadith to be weak and not among the authentic athkar attributed to the Prophet Muhammad, peace be upon him. The study emphasizes that widespread circulation does not validate a hadith, and silence from prominent imams like Abu Dawud and Al-Nasa'i does not imply endorsement. While the hadith conveys a noble and meaningful message, it lacks the necessary transmission to be considered part of the Prophet's authentic supplications.

Keywords: Prophetic Hadiths, Hadith Narration, Prophetic Supplications, Worship.

*Assistant Professor of Sunnah and its Sciences, Department of Sunnah and its Sciences, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Qahtani, A. S. Z. (2025). Hadith of Ibn Ghannam: "O God, Whatever Blessing I Have or Any of Your Creation Has..." Narration and Knowledge, *Journal of Arts, 13*(4), 818 -838. https://doi.org/10.35696/joa.v13i4.2915

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 27/ 05/ 2025
تاريخ القبول:18/ 09/ 2025

مجلة الآداب

حديث ابن غنام: "اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك..." رواية ودراية

د. أمينة سعد زايد القحطاني*
amal-qahtani@kku.edu.sa

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان موقف العلماء من رواية أحاديث الأذكار، ودراسة حديث ابن غنام رضي الله عنه: "اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك..." جمعًا وتخريجًا، وبيان علته، وشرحه شرحًا تحليليًّا؛ وذلك للوصول إلى درجته من حيث القبول والرد. وقد سلكت فيه المنهج الاستقرائي في جمع روايات الحديث من مصادر الحديث، وشروحه، واستخدمت المنهج التحليلي المقارن في النظر في الأقوال واختلافها والترجيح بينها، واتبعت في دراستها منهجًا مختصرًا يؤدي المطلوب، ويتفق مع طبيعة الأبحاث المختصرة، فخرجت بخلاصة أن هذا الحديث ضعيف، وهو ليس من الأذكار المشروعة والمأثورة عن رسول الله ﷺ. وقسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. المبحث الأول: دراسة الحديث رواية، المبحث الثاني: دراسة الحديث دراية، وتوصل البحث إلى أن ذكر الله سبحانه وتعالى وشكره من أجلّ العبادات وأيسرها وأعلاها عند الله، ويجب دراسة أحاديث فضائل الأعمال ومعرفة حكمها، ولا يكفي اشتهارها على الألسنة، كهذا الحديث. وسكوت الأئمة كأبي داود والنسائي في بعض الأحاديث لا يعني تجويدهم لها مطلقًا. وحمل هذا الحديث معنى صحيحًا ومقصدًا عظيمًا، ولكنه ليس من الأذكار المأثورة عن رسول الله ﷺ.

الكلمات المفتاحية: الأحاديث النبوية، رواية الحديث، الأذكار المأثورة، العبادات.

* أستاذ السنة وعلومها المساعد، قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية..

للاقتباس: القحطاني، آ. س. ز. (2025). حديث ابن غنام: "اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك..." رواية ودراية، *مجلة الآداب*، *13* (4)، 818- 838 https://doi.org/10.35696/joa.v13i4.2915

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

الحمد لله الذي أمر بذكره، وجعل الذكر حياة وطمأنينة للقلوب، فقال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ٢٨﴾ [الرَّعْد: ٢٨] ومن ذلك: أذكار الصباح والمساء، وهو ما يقوله المسلم في صباحه ومسائه ويستحب الحفاظ والمداومة عليها، فاشتهر بين الناس الكثير منها مع ذكر فضل بعضها، ومنها قول: (اللهم ما أصبح/ أمسى بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك، لك الحمد ولك الشكر)، ثم ذكر في الحديث فضل من قاله بأنه قد أدى شكر يومه/ ليلته.

فهذا الحديث فيه فضيلة عظيمة ومنقبة كريمة حيث تكون تأدية واجب الشكر بهذه الألفاظ اليسيرة القليلة وأن قائلها صباحا قد أدى شكر يومه وقائلها مساء قد أدى شكر ليلته مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [إِبْرَاهِيم: 34] وإذا كانت النعم لا يمكن إحصاؤها فكيف يقدر العبد على شكرها؟ فلله الحمد والشكر على هذه الفائدة الجليلة المأخوذة من معدن العلم ومنبعه.

وهو من الأحاديث والأذكار التي اشتهرت بين الألسنة، فقصدتُ في هذا البحث دراسة هذا الحديث دراية[1] ورواية[2]، ومعرفة درجته وحكمه.

أهمية البحث وسبب اختياره:

إن هذا الحديث مما اشتهر بين الألسنة من أذكار الصباح والمساء، فاخترت الكتابة في هذا الموضوع لدراسة هذا الحديث دراسة تطبيقية عملية وفق قواعد النقد الحديثي، وبيان حكمه ودرجته للعمل به، خاصة مع تساهل بعض الأئمة في أحاديث الفضائل، وتساهل بعض الناس في قبول الأحاديث بمجرد انتشارها أو صحة معناها دون النظر لمعرفة حكمها، ولأتشرف بخدمة الحديث الشريف في فرع من فروعه المشكلة نظريًّا وعمليًّا.

أهداف البحث:

1. بيان موقف العلماء من رواية أحاديث الأذكار.
2. تناول الحديث جمعا وتخريجا، ودراسة لأسانيده، وبيان علته، ومدى صحة نسبته لرسول الله ﷺ، وشرحه شرحا تحليليا، يوضح صحة معناه.
3. الوصول إلى درجة الحديث من حيث القبول والرد.

مشكلة البحث:

يجيب البحث عن الأسئلة الآتية:

1. ما موقف علماء الحديث من رواية أحاديث الأذكار؟
2. ما صحة نسبة هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ؟
3. ما مدى صحة لفظ ومعنى هذا الحديث؟ وهل اشتهاره كاف لقبوله؟
4. ما حكم هذا الحديث من حيث القبول والرد؟

الدراسات السابقة:

المصادر التي جمعت أذكار الصباح والمساء ومن ضمنها هذا الحديث كثيرة، ولكن لم أجد في قواعد البيانات المتوفرة في شبكة الإنترنت من درسها لبيان ما يقبل منها وما يرد، ولم أجد _ في حد علمي _ من درس هذا الحديث وفق المنهج النقد الحديثي.

منهج البحث:

سلكت في البحث المنهج الاستقرائي في جمع روايات الحديث من مصادر الحديث الشريف، وشروحه، واستخدمت المنهج التحليلي المقارن في النظر في الأقوال واختلافها والترجيح بينها، مع ذكر فوائد الحديث مرتبة على ترتيب جمل الحديث ومعانيه، وقد اتبعت في ذلك منهجًا مختصرًا يؤدي المطلوب، ويتفق مع طبيعة الأبحاث المختصرة في المجالات العلمية.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: اشتملت على أهمية البحث وسبب اختياره، وأهدافه، ومشكلته، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: دراسة الحديث رواية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: نص الحديث، وألفاظه.

المطلب الثاني: ترجمة ابن غنام.

المطلب الثالث: ترجمة رجال الإسناد.

المطلب الرابع: دراسة إسناد الحديث وعلته.

المطلب الخامس: الحكم على الحديث.

المبحث الثاني: دراسة الحديث دراية، وفيه ثلاث مطالب.

المطلب الأول: غريب ألفاظ الحديث.

المطلب الثاني: شرح الحديث شرحا تحليليا.

المطلب الثالث: أحكام وفوائد مستنبطة من الحديث.

الخاتمة، المراجع.

أحاديث الأذكار وموقف العلماء منها

خلق الله تعالى الإنس والجن لعبادته، يقول سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذَّارِيَات: 56]، فعُلِم بهذا أنَّ مِنْ أفْضَلِ حال العبد، ذكره لرب العالمين، واشتغاله بالأذكار الواردة عن رسول الله ﷺ سيد المرسلين، فقد قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿ فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾ [البَقَرَة: 152].

وذكر الله خير وأفضل الأعمال، وأجلها، وأعظمها؛ وإنما شُرِعت الشرائع أصلًا لإقامة ذكر الله، قال سبحانه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ﴿١٤﴾﴾ [طه: 14]، وقال في الحج: ﴿لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ ﴾ [الحَج: 28].

ولما كان ذكر الله تعالى بهذا الفضل العظيم صنَّف العلماء في عمل اليوم والليلة والدعوات والأذكار كتبًا كثيرة، وبدأ اهتمامهم بجمع أحاديث هذا الموضوع مسندة منذ القرن الثاني إلى القرن الخامس _ عصر الرواية _ في أبواب، كصنيع البخاري (256هـ) في صحيحه، حيث أفرد كتابا ترجم له بـ "كتاب الدعوات"، ومسلم (261هـ) في صحيحه في "كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار"، ويعتبر الصحيحان من أوائل الكتب التي جمعت أحاديث الأدعية والأذكار المسندة الصحيحة.

وكذا جمع الترمذي (279هـ) في جامعه هذه الأحاديث في "أبواب الدعوات"، وابن ماجه (273هـ) في سننه في "كتاب الدعاء"، وابن شيبة (235هـ) في مصنفه في "كتاب الدعاء" وغيرهم.

ومنهم من جمعها في كتب خاصة مسندة، ككتاب "الدعاء" لمحمد الضَّبِّي (195هـ)، ولتقدم عصر مؤلفه كانت أسانيده عالية، ولكنه غير مرتب على منهج واضح، وجاء بعده كتاب "عمل اليوم والليلة" للنسائي (303هـ)، وتميز بترتيبه وتنظيمه

واستنباطاته، ثم ألّف الحسين المحاملي (330هـ) كتاب "الدعاء" جمع فيه أدعية السفر، ثم صنف سليمان الطبراني (360هـ) كتاب "الدعاء" لما رأى تساهل الناس في الأدعية غير المأثورة التي أحدثها الوراقون مراعين فيها السجع، فجمع جملة من أحاديث الأدعية المأثورة بأسانيدها، ليعمل الناس بها.

ومن كتب الأذكار في عصر الرواية أيضا كتاب "عمل اليوم والليلة" لابن السني الدينوري (364هـ) وهو من أهم مصادر النووي (676هـ) في كتابه "الأذكار"، والجزري (833هـ) في كتابه "الحصن الحصين"، واقتبس منه السيوطي (911هـ) في كتابه "الجامع الصغير".

وممن اعتنى بجمع أحاديث الأذكار مسندة في هذه الحقبة، البيهقي (458هـ) في كتاب "الدعوات الكبير" مع حكمه على بعض الأسانيد والكلام على رواتها.

وجميع هذه الأبواب والكتب كانت تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف - ماعدا الصحيحين – اعتمادا على أنها مروية بالأسانيد، ولأنها في فضائل الأعمال، فتساهل في روايتها أكثر الأئمة، ومن ذلك ما نقله الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد رحمه الله قوله: (إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد)[3]، وقال ابن عبدالبر: (وأهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام)[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به)[5].

واستمر اهتمام أهل الحديث بجمع أحاديث الأذكار بعد القرن الخامس إلى عصرنا الحالي، ولكن من غير إسناد؛ اعتمادًا على المصنفات المسندة، فظهرت المصنفات في الأدعية والأذكار مختصرة بحذف الأسانيد، منها كتاب "النصيحة في الأدعية الصحيحة" لعبدالغني المقدسي (600هـ)، وكتاب "الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار" للنووي، وكتاب "الكلم الطيب" لابن تيمية (728هـ)، واستمر التصنيف في هذا الموضوع إلى عصرنا الحديث مع مراعاة جمع المقبول منها وترك الضعيف، فأفردت مصنفات تجمع المقبولة فقط؛ وأخرى تدرس أحاديث الدعوات والأذكار في مختلف مصادرها؛ لتمحيصها وبيان المقبول منها والمردود، وتنبيها على أنه يجب الحذر من التساهل في أحاديث الأذكار، ووجوب انتقاء المأثور والمشروع اقتداء وعبادة، منها: كتاب "تحفة الأخيار ببيان جملة نافعة مما ورد في الكتاب والسنة من الأدعية والأذكار" لعبدالعزيز بن باز (1420هـ) وغيره.

المبحث الأول: دراسة الحديث رواية

المطلب الأول: نص الحديث، وألفاظه

عن ابن غنام رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: (مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْكَ وَحْدَكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، فَلَكَ الْحَمْدُ، وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمْسِي فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ).

أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في سننه، أبواب النوم، باب ما يقول إذا أصبح، (4/ 318 ح 5073)، وزاد ابن أبي الدنيا في الشكر (ص 57 ح 166)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (4/ 183 ح 2163)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة (9/ 8 ح 9750)، وفي عمل اليوم والليلة (ص 137 ح 7)، وابن حبان في صحيحه (3/ 142 ح 861)، والطبراني في الدعاء (ص 116 ح 306)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص 42 ح 41)، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات (1/ 402 ح 687)، والبيهقي في الدعوات الكبير (1/ 98 ح 41)، وفي شعب الإيمان (6/ 211 ح 4059)، والبغوي في شرح السنة (5/ 115 ح 1328)،

وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (ص 50 ح 86)، وابن رشيد السبتي في ملء العيبة (ص 391)، قوله: **(أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ)، ومن غير قوله (وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمْسِي فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ).**

المطلب الثاني: ترجمة ابن غنام.

اختلف في اسمه، فقيل عبدالله، وقيل عبدالرحمن[6]؛ وذلك لأنه رُوي عنه هذا الحديث في الأغلب بقولهم: عن ابن غنّام من غير تسمية، والبخاري[7] وابن أبي حاتم[8] ذكراه فيمن لا يعرف له اسم ويعرف باسم أبيه، فقالا: ابن غنام، دون أن يسمياه، والصحيح أن اسمه عبدالله، كما ذكره أبو داود باسمه في سننه، وكذا الطبراني وأبو نعيم[9]، وقال ابن حجر: (وسماه بعضهم عبدالرحمن وهو وهم)[10]، فهو: عبدالله بن غنّام بن أوس بن عمرو بن مالك بن عامر بن بياضة البَيَاضِيّ[11] _ نسبة إلى بياضة الأنصار من الخزرج وهم بطن منه[12] _ كما سماه أهل الشام[13]، وقد ذكر الواقدي والده غنام في آخر البدريين[14]، وقال الخطيب عنه: صحابي من مسلمة الفتح[15]، قال ابن الأثير عن ابن غنام: له صحبة، يعد في أهل الحجاز[16]، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه عبدالله بن عنبسة[17]، وليس لعبدالله بن غنام في كتب السنة غير هذا الحديث.

المطلب الثالث: ترجمة رجال الإسناد

1/ سليمان بن بلال القرشي التَّيمي مولاهم، أبو محمد، ويقال أبو أيوب المدني

وثقه ابن سعد[18]، وابن معين[19]، وقال عثمان بن أبي شيبة: (لا بأس به، وليس ممن يعتمد على حديثه)[20]، ووثقه أحمد بن حنبل وقال: (لا بأس به)[21]، ويعقوب بن شيبة[22]، وقال أبو حاتم: (متقارب)[23]، ووثقه النسائي[24]، وابن عدي[25]، وذكره ابن حبان[26] وابن شاهين[27] في "الثقات"، وكذا وثقه أبو يعلى الخليلي وقال: (ليس بمكثر، لقي الزهري، لكنه يروي أكثر حديثه عن قدماء أصحاب الزهري... وهو أقدم موتا من مالك، وأثنى عليه مالك... فإذا روى عنه الثقات فكل حديثه محتج به)[28]، ووثقه الذهبي[29]، وابن حجر[30]، روى له الجماعة، توفي بالمدينة سنة (172هـ)[31].

2/ ربيعة بن أبي عبدالرحمن: فروخ القرشي التَّيْمِيّ، أبو عثمان، ويُقال: أبو عبدالرحمن المدني المعروف بربيعة الرأي:

قال الحميدي: (كان حافظا)[32]، وقال عبدالرحمن بن زيد بن أسلم: (كان يحيى بن سعيد يجالس ربيعة بن أبي عبدالرحمن، فإذا غاب ربيعة حدثهم يحيى أحسن الحديث، وكان يحيى بن سعيد كثير الحديث، فإذا حضر ربيعة كف يحيى إجلالا لربيعة، وليس ربيعة بأسن منه، وهو فيما هو فيه، وكان كل واحد منهما مجلا لصاحبه)[33]، و قال عبدالعزيز بن أبي سلمة: (لما جئت العراق، جاءني أهل العراق، فقالوا: حدثنا عن ربيعة الرأي، قال: فقلت: يا أهل العراق، تقولون ربيعة الرأي؟ لا والله، ما رأيت أحدا أحوط لسنة منه)[34]، وقال ابن سعد: (ثقة كثير الحديث، وكأنهم يتقونه للرأي)[35]، ووثقه أحمد بن حنبل[36]، والعجلي[37]، وأبو حاتم[38]، ويعقوب بن شيبة[39]، والنسائي[40]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[41]، ووثقه أبو يعلى الخليلي[42]، وقال الخطيب البغدادي: كان (حافظا للفقه والحديث)[43]، وقال النووي: (اتفق العلماء من المحدثين وغيرهم على توثيقه وجلالته)[44]، ووثقه الذهبي[45]، والعلائي[46]، وابن حجر[47]، وروى له الجماعة، توفي بالمدينة سنة (136هـ)[48].

3/ عبدالله بن عَنْبَسة

سئل ابن معين عنه، فقال: (لا أدري)[49]، وقال أبو زرعة: (لا أعرفه إلا في هذا الحديث)[50]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[51]، وقال الذهبي: (لا يكاد يعرف)[52]، وقال ابن حجر: (مقبول)[53].

المطلب الرابع: دراسة إسناد الحديث وعلته

هذا الحديث يرويه سليمان بن بلال، واختلف عنه من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أخرجه: البخاري في التاريخ الكبير (ح 3636) من طريق عبدالحميد بن أبي أويس[54].

وأخرجه: أبو داود في سننه (ح 5073)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ح 2163، 2165)، والبيهقي في الدعوات الكبير (ح 41)، والبغوي في شرح السنة (ح 1328)، وابن الأثير في أسد الغابة (رقم 6384) من طريق إسماعيل ابن أبي أويس[55]، وزاد أبو داود يحيى بن حسان[56] مع إسماعيل، ومن طريقه أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (ح 3119).

وأخرجه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ح 2163) من طريق الحسن بن علي الحلواني[57].

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (ح 4425، 7086)، وابن رشيد في ملء العيبة (ص/ 391) من طريق يحيى بن أيوب[58].

كلاهما (الحسن الحلواني، ويحيى بن أيوب): عن سعيد ابن أبي مريم الجمحي[59].

وأخرجه: ابن أبي الدنيا في الشكر (ح 166)، والنسائي في سننه الكبرى (ح 9750)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (ح4425، 4679)، والبيهقي في شعب الإيمان (ح 4059)، من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي[60]، وزاد ابن أبي الدنيا إسماعيل ابن أبي أويس مع القعنبي.

وأخرجه: ابن منده في معرفة الصحابة معلقًا، كما نقله عنه: ابن الأثير في أسد الغابة (3/ 358)، وابن حجر في إتحاف المهرة (ح 7973) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي[61].

وأخرجه: الطبراني في الدعاء (ح 307) عن أحمد بن محمد بن نافع الطحان[62]، عن أحمد بن صالح[63]، عن عبدالله بن وهب[64].

جميعهم (عبدالحميد بن أبي أويس، وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن حسان، وسعيد بن أبي مريم، والقعنبي، ويحيى الوحاظي، وابن وهب): عن سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالله بن عنبسة، عن ابن غنام به.

الوجه الثاني:

أخرجه: النسائي في سننه الكبرى (ح 9751)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ح 41) وأبو طاهر المخلص في المخلصيات (ح 687)، وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (ح 86)، من طريق يونس بن عبد الأعلى[65].

وابن حبان في صحيحه (ح 861)، من طريق يزيد بن موهب[66].

كلاهما: (يونس، ويزيد) عن عبدالله بن وهب.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (ح 306) عن يحيى بن نافع المصري، عن سعيد بن أبي مريم.

كلاهما (ابن وهب، وابن أبي مريم): عن سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالله بن عنبسة، عن عبدالله بن عباس به، وبزيادة: "أو بأحد من خلقك"، ومن دون: "ومن قال مثل ذلك حين يمسي".

الوجه الثالث:

أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (2/ 64) عن عبيد بن شريك البزار[67]، عن ابن أبي مريم، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالله بن ثابت، عن ابن غنام به، وبزيادة: "أو بأحد من خلقك"، ومن دون: "ومن قال مثل ذلك حين يمسي".

الوجه الرابع:

ذكره ابن منده معلقًا كما نقله عنه: ابن حجر في إتحاف المهرة (ح 7973)، وذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة معلقًا (ح 4425) فقالا: رواه أبو عامر العقدي[68]، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة، عن ابن غنام، ولم يذكر عبدالله بن عنبسة.

النظر في الاختلاف:

اتضح مما سبق أن عبدالله بن وهب قد اختلف عنه فرُوي عنه الوجهان الأول والثاني، والأرجح عنه الوجه الثاني، فقد اتفق عليه ثقتان، أما الوجه الأول فقد رواه أحمد بن صالح المصري وهو ثقة حافظ إمام، إلا أن الراوي عنه أحمد بن محمد بن نافع الطحان، وهو مجهول الحال، فلا يقوى على مخالفة أصحاب الوجه الثاني، ولذا قال ابن حجر: "المعروف عن عبدالله بن وهب أنه عن ابن عباس"[69]، والله أعلم.

وكذا اختلف عن سعيد بن الحكم بن أبي مريم، فروي عنه الوجه الأول والثاني والثالث، والراجح عنه الوجه الأول، فقد اتفق عليه اثنان، هما الحسن بن علي الحلواني، وهو ثقة حافظ، والآخر يحيى بن أيوب المصري وهو صدوق.

وأما الوجه الثاني فتفرد به أبو حبيب يحيى بن نافع المصري، ولم أجد من وثقه، فلا يصح.

وأما الوجه الثالث فرواه عنه عبيد بن شريك البزار وهو ثقة صدوق، ولكنه تفرد، فربما يحمل الخطأ على أنه وقع تصحيف في اسم عبدالله بن عنبسة، فكتب ابن ثابت، فلا يكون هذا وجها مخالفا بل متابع وموافق للوجه الأول عن سعيد بن أبي مريم، والله أعلم.

وأما سليمان بن بلال فالوجه الرابع لا يصح، يرويه أبو عامر العقدي، ولم أقف عليه مسندًا، وإنما ورد معلقا في كلام ابن منده ومن نقل عنه، وربما الإسناد إليه لا يصح، وإذا صح الإسناد إليه، فقد خالف رواية الجميع فأسقط عبد الله بن عنبسة، فروايته شاذة، ولا يصح هذا عن سليمان بن بلال، والله أعلم.

وبهذا يبقى على سليمان بن بلال، الوجه الأول من رواية سبعة من الرواة عنه، والوجه الثاني من رواية عبد الله بن وهب المصري، والراجح الوجه الأول؛ لأنه رواية الجماعة وفيهم أئمة ثقات أثبات كالقعنبي، ويحيى بن حسان التنيسي، والغلط يقع على الواحد بخلاف الجماعة، ولترجيح بعض الأئمة له فقد ذكر المزي أنه الصحيح[70]، وقال ابن حجر: "عن عبدالله بن عباس، وقيل: ابن غنام البياضي، وهو الصحيح... ورجح الطبراني وغيره ابن غنام"[71]،

أما الوجه الثاني فلعله تصحف عند ابن وهب أو خطأ؛ لقرب ابن غنام من ابن عباس، والله أعلم.

وقد نص غير واحد من أهل العلم على خطأ من قال فيه عن ابن عباس، فقال أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة: "صحّف بعض الرواة من رواية ابن وهب، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة، عن عبدالله بن عنبسة، عن عبدالله بن عباس"[72]، كذا قال، وقال ابن عساكر عمن قال فيه ابن عباس: "إنه خطأ"[73]، وقال المزي: "هو خطأ"[74]، فذكر ابن عباس في السند غير محفوظ، وأن الاختلاف لا يضر حيث ترجح أنه عن ابن غنام فليس من المضطرب.

وسبق أيضًا أن هذه الرواية ثابتة عن ابن وهب، وليست من تصحيف بعض الرواة عنه.

المطلب الخامس: الحكم على الحديث

وبعد النظر تبين أن الحديث ضعيف؛ لتفرد عبدالله بن عنبسة به، فلم يوثقه غير ابن حبان عندما ذكره في "الثقات"[75]، وقال عنه ابن حجر في التقريب: "مقبول"[76]. يعني حيث يتابع، ولم يتابعه أحد - فيما أعلم -، ولم يذكر له الحافظ متابعًا في "نتائج الأفكار" عند كلامه عليه، فمن الغريب أن يقول: "حديث حسن"[77]، والصحيح أنه مجهول الحال، فقد اختلف حكمه عليه في إتحاف المهرة وحكم عليه بالجهالة، فقال: "قلت: وهو مجهول الحال لم أقف فيه على تجريح ولا تعديل"[78]، وكذا حكم عليه النقاد قبله، قال يحيى بن معين عندما سئل: من عبدالله بن عنبسة هذا؟ قال: "لا أدري"[79]، وسئل أبو زرعة عنه؟ فقال: "لا أعرفه إلا في هذا الحديث..."[80]، وقال الذهبي: "ولا يكاد يعرف"[81].

ولعله لما تقدم لم يرجح أبو حاتم الرازي قول من قال: ابن غنام أو ابن عباس، لأنه رأى أنه لا يصح أصلا إلى الصحابي، فقال ابن أبي حاتم: "منهم من يقول عن عبدالله بن عنبسة، عن ابن عباس، ومنهم من يقول: عن ابن غنام، أيهما أصح"؟ قال: "لا هذ ولا هذا، هؤلاء مجهولون"[82].

وهو من الأحاديث التي سكت عنها أبو داود، فقال النووي: (روينا في سنن أبي داود بإسناد جيد لم يضعفه عن عبدالله بن غنام فذكره)[83]، فقول النووي هنا كان اعتمادًا منه على سكوت أبي داود، وقد سكت أبو داود عن أحاديث كثيرة ضعيفة في سننه، فجميع ما سكت عنه ليس حجة كما بيّن ذلك ابن حجر فقال: (لا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا، وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي -رحمه الله تعالى-، فقال: "في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها، فلا بد من تأويل كلامه"، ثم قال: "والحق أن ما وجدناه في سننه ما لم يبينه، ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد فهو حسن، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له، حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود". قلت: "وهذا هو التحقيق، لكنه خالف ذلك في مواضع من شرح المهذب وغيره من تصانيفه، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها فلا يغتر بذلك")[84].

وقال الشوكاني: (صححه ابن حبان، وجوَّد النسائي إسناده)[85].

فقوله (صححه ابن حبان) فلأنه أخرجه في صحيحه، وقد أخرجه عن ابن عباس وهذا خطأ كما ذكرنا آنفا، وأما قوله (وجوَّد النسائي إسناده) فلأنه أيضا سكت عنه ولم يبين علته.

المبحث الثاني: دراسة الحديث دراية، وفيه ثلاث مطالب

المطلب الأول: غريب ألفاظ الحديث

عن ابن غنام رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: (مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْكَ وَحْدَكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، فَلَكَ الْحَمْدُ، وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمْسِي فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ).

(يُصْبِحُ): فعل من (الصبح والصبيحة والصباح والإصباح والمصبح أول النهار، وقد أصبح القوم دخلوا في الصباح، كما يقال أمسوا دخلوا في المساء... ويدعى للرجل: صبحك الله بخير، وصبحنا القوم: أتيناهم غدوة، وقالوا الإصباح والإمساء كأنه جمع صُبُح ومُسْي ...، ولقيته ذا صباح وذات صبحة أي حين أصبح، وصبحتهم شرا... أبو حنيفة الفجر أول ضوء تراه من الصباح وهما فجران، الأول منهما ذنب السرحان، وهو الفجر الكاذب تراه مستدقا صاعدا من غير اعتراض، وهو لا يحرم الطعام ولا الشراب على الصائم، والآخر الفجر الصادق وهو المستعرض، فأما الصبح فلا يقال فيه إلا صبح صادق... والسدف أول شيء من الصبح...)[86]، (وصبيحة اليوم: أوله. والصبيحة من كل يوم: أول النهار)[87]. أي من دخل عليه أول النهار وقت الصباح.

(نعْمَةٍ): من نعم، قال ابن فارس: (النون والعين والميم فروعه كثيرة، وعندنا أنها على كثرتها راجعة إلى أصل واحد يدل على ترفه وطيب عيش وصلاح، منه النعمة: ما ينعم الله تعالى على عبده به من مال وعيش، يقال: لله تعالى عليه نعمة، والنعمة: المنة، وكذا النعماء. والنعمة: التنعم وطيب العيش. قال الله تعالى: ﴿وَنَعْمَةٍ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الدُّخَان: ٢٧]، قال الفراء: النعم ذكر لا يؤنث فيقولون: هذا نعم وارد)[88].

قال ابن سيده: (ونعمة الله: ما أعطاه العبد مما لا يمكن غيره أن يعطيه إياه كالسمع والبصر، والجمع منهما نعم وأنعم، قال ابن جني: جاء ذلك على حذف التاء فصار كقولهم ذئب وأذؤب وقطع وأقطع، ومثله كثير، ونعمات ونعمات، الإتباع لأهل الحجاز، وحكاه اللحياني. قال: وقرأ بعضهم: ﴿تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لُقْمَان: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لُقْمَان: ٢٠]، وقرأ بعضهم: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ﴾ [لُقْمَان: ٢٠] فمن قرأ نعمه أراد جميع ما أنعم به عليهم، ومن قرأ نعمة أراد ما أعطوا من توحيده. هذا قول الزجاج، وأنعمها الله عليه وأنعم بها. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأَحْزَاب: ٣٧]، قال الزجاج:

معنى إنعام الله تعالى عليه هدايته إلى الإسلام، ومعنى إنعام النبي ﷺ إعتاقه إياه من الرق، وقوله عز وجل: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضُّحَى: ١١]، فسره ثعلب فقال: اذكر الإسلام واذكر ما أبلاك به ربك، وقوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النَّحل: ٨٣]، قال الزجاج: معناه يعرفون أن أمر النبي ﷺ حق ثم ينكرون ذلك، والنعمة: المسرة، ونعم الله بك عينا ونعمك عينا. وأنعم بك عينا: أقر بك عين من تحبه)[89]. فالنعمة هي جميع ما أنعم الله به على الإنسان من خيري الدنيا والآخرة الظاهرة والباطنة.

(شَرِيكَ): (الشريك: المشارك، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإِسْرَاء: ١١١]، معنى الشرك من أشرك بالله)[90]، وقال ابن الأثير الجزري: (يقال شركته في الأمر أشركه شركة، والاسم الشرك. وشاركته إذا صرت شريكه. وقد أشرك بالله فهو مشرك إذا جعل له شريكا، والشرك: الكفر)[91]. والمعنى أنه أصبح/ أمسى موحدا لله غير مشرك ولا كافر به سبحانه.

(الْحَمْدُ): (الحمد: نقيض الذم، يقال: حمدته على فعله، ومنه المحمدة، وقال الله جل وعز: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفَاتِحَة: ٢]... وقال الأخفش: الحمد لله: الشكر لله، قال: والحمد أيضا: الثناء، قلت: الشكر لا يكون إلا ثناء ليد أوليتها، والحمد قد يكون شكرا للصنيعة ويكون ابتداء للثناء على الرجل، فحمد الله الثناء عليه، ويكون شكرا لنعمه التي شملت الكل)[92].

ونقل الخطابي عن أبي سليمان أنه قال: (الحمد نوع والشكر جنس فكل حمد شكر وليس كل شكر حمدا، وهو على ثلاث منازل شكر القلب وهو الاعتقاد بأن الله ولي النعم، وشكر اللسان وهو إظهار النعمة بالذكر لها والثناء على مسديها، وهو رأس الشكر المذكور في الحديث، وشكر العمل وهو آداب النفس بالطاعة)[93].

وقال الفارابي: (التحميد أبلغ من الحمد، والحمد أعم من الشكر، والمحمد: الذي كثرت خصاله المحمودة... وأحمد: صار أمره إلى الحمد... تقول: أتيت موضع كذا فأحمدته، أي صادفته محمودا موافقا، وذلك إذا رضيت سكناه أو مرعاه)[94].

وقال ابن سيده: (في التنزيل: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفَاتِحَة: ٢] تأويله: استقر لله الحمد، وهو راجع إلى معنى أحمد الله الحمد، قيل في التفسير: ابتدأ الله خلق الأشياء بالحمد فقال: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأَنْعَام: ١]، فلما أفنى الخلق بعثهم وحكم فيهم واستقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، ختم ذلك بقوله: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفَاتِحَة: ٢]، فأما قول العرب: بدأت بالحمد لله، فإنما هو على الحكاية، أي بدأت بقولي: الحمد لله، وقد قرئ: الحمد لله، على المصدر، والحمد لله، على الإتباع، قال ثعلب: الحمد يكون عن يد وعن غير يد، والشكر لا يكون إلا عن يد، وقال اللحياني: الحمد: الشكر، فلم يفرق بينهما، وقد حمده حمدا ومحمدا ومحمدة ومحمدا ومحمدة، نادر، فهو محمود وحميد، والأنثى حميدة، أدخلوا فيها الهاء وإن كان في معنى مفعول، تشبيها لها برشيدة، شبهوا ما هو في معنى مفعول بما هو في معنى فاعل لتقارب المعنيين... ومحمد، هذا الاسم منه كأنه حمد مرة بعد أخرى. وأحمد إليك الله: أشكره عندك...)[95].

وقال الزمخشري: (حمد الشكر لا يكون إلا على نعمة، وهو مقابلتها قولا وعملا ونية، وذلك أن يثني على المنعم بلسانه ويدئب نفسه في الطاعة له ويعتقد أنه ولي النعمة... وأما الحمد فهو المدح والوصف بالجميل وهو شعبة واحدة من شعب الشكر وإنما كان رأسه لأن فيه إظهار النعم والنداء عليها والإشارة بها)[96].

(الشُّكْرُ): (الشكر: عرفان الإحسان ونشره وحمد موليه، وهو الشكور أيضا، قال الله عز وجل: ﴿لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسَان: ٩][97]، وقال الفارابي:(الشكر: الثناء على المحسن بما أولا كه من المعروف، يقال: شكرته وشكرت له، وباللام أفصح... والشكران: خلاف الكفران، وتشكرت له: مثل شكرت له)[98]، وقال ابن الأثير الجزري في النهاية: (في أسماء الله تعالى "الشكور" هو الذي يزكو عنده القليل من أعمال العباد فيضاعف لهم الجزاء، فشكره لعباده مغفرته لهم، والشكور من أبنية المبالغة، يقال: شكرت لك، وشكرتك، والأول أفصح، أشكر شكرا وشكورا فأنا شاكر وشكور، والشكر مثل الحمد، إلا أن الحمد أعم منه، فإنك تحمد الإنسان على صفاته الجميلة، وعلى معروفه، ولا تشكره إلا على معروفه دون صفاته، والشكر: مقابلة النعمة بالقول والفعل والنية، فيثني على المنعم بلسانه، ويذيب نفسه في طاعته، ويعتقد أنه موليها، وهو من شكرت الإبل تشكر: إذا أصابت مرعى فسمنت عليه، ومنه الحديث «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، معناه أن الله لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس، ويكفر معروفهم؛ لاتصال أحد الأمرين بالآخر، وقيل: معناه أن من كان من طبعه وعادته كفران نعمة الناس وترك الشكر لهم كان من عادته كفر نعمة الله تعالى وترك الشكر له، وقيل معناه أن من لا يشكر الناس كان كمن لا يشكر الله وإن شكره، كما تقول لا يحبني من لا يحبك: أي أن محبتك مقرونة بمحبتي، فمن أحبني يحبك، ومن لم يحبك فكأنه لم يحبني، وهذه الأقوال مبنية على رفع اسم الله تعالى ونصبه، وقد تكرر ذكر الشكر في الحديث)[99].

وقال ابن الأثير في النهاية: (والحمد والشكر متقاربان. والحمد أعمهما، لأنك تحمد الإنسان على صفاته الذاتية وعلى عطائه ولا تشكره على صفاته، ومنه الحديث "الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبد لا يحمده" كما أن كلمة الإخلاص رأس الإيمان. وإنما كان رأس الشكر لأن فيه إظهار النعمة والإشادة بها، ولأنه أعم منه، فهو شكر وزيادة)[100].

(يُمْسِي): فعل (المسي من المساء كالصبح من الصباح، قال: والممسي كالمصبح، قال: والمساء بعد الظهر إلى صلاة المغرب، وقال بعضهم: إلى نصف الليل، وقول الناس: كيف أمسيت، أي: كيف أنت في وقت المساء، ومسيت فلانا، قلت له كيف أمسيت، وأمسينا نحن صرنا في وقت المساء)[101]، وقال الفارابي: (المساء: خلاف الصباح. والإمساء: نقيض الإصباح. وأمسى ممسى)[102]، أي دخل عليه وقت المساء.

المطلب الثاني: شرح الحديث شرحا تحليليا

في هذا الحديث فضيلة عظيمة ومنقبة كريمة حيث تكون تأدية واجب الشكر بهذه الألفاظ اليسيرة القليلة وأن قائلها صباحا قد أدى شكر يومه وقائلها مساء قد أدى شكر ليلته مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٣٤]، وإذا كانت النعم لا يمكن إحصاؤها فكيف يقدر العبد على شكرها فلله الحمد ولله الشكر على هذه الفائدة الجليلة المأخوذة من معدن العلم ومنبعه[103]، يقول رسول الله ﷺ: **(من قال حين يصبح: اللهم ما أصبح بي)** "ما": شرطية[104]، أي: حصل لي في الصباح[105]، و"بي" في موضع النصب[106]، أي ما أصبح متصلا بي[107].

(من نعمة) "من" زائدة لتأكيد العموم وتصييره قطعيًّا بعد أن كان ظنيًّا[108]، أي: كل ما أصبح من النعم التي لا تُحصى[109]، دنيوية أو أخروية، ظاهرة أو باطنة[110].

(أو بأحد من خلقك) أو حصلت لأحد من جميع المخلوقات، فهو منك وشاكرك عليه[111]، أو للتنويع والمراد التعميم[112].

(فمنك وحدك) حال من الضمير المتصل في قوله فمنك أي: فحاصل منك منفردا لا شريك لك[113]،قال الطيبي: (الفاء جواب شرط كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النَّحل: ٥٣]، ومن شرط الجزاء أن يكون سببا

للشرط، ولا يستقيم هذا في الآية إلا بتقدير الإخبار والتنبيه على الخطأ، وهو أنهم كانوا لا يقومون بشكر نعم الله تعالى بل يكفرونها بالمعاصي فقيل لهم: إني أخبركم بأن ما التبس بكم من نعم الله تعالى وأنتم لا تشكرونها سبب لأن أخبركم بأنها من الله تعالى حتى تقوموا بشكرها، والحديث بعكس الآية أي: إني أقر وأعترف بأن كل النعم الحاصلة الواصلة من ابتداء الحياة إلى انتهاء دخول الجنة فمنك وحدك فأوزعني أن أقوم بشكرها ولا أشكر غيرك فيها. اه، **(فلك الحمد)** أي: الثناء الجميل، **(ولك الشكر)** أي: على الإنعام الجزيل، قيل: هذا تقرير للمطلوب ولذلك قدم الخبر على المبتدأ المفيد للحصر، يعني: إذا كانت النعمة مختصة بك فها أنا أنقاد إليك، وأخص الحمد والشكر لك قائلا: لك الحمد لا لغيرك، ولك الشكر لا لأحد سواك)[114]، قال ابن رسلان: **((فمنك وحدك لا شريك لك، فلك الحمد)** كله **(ولك الشكر)** كله **(فقد أدى شكر)** نعم **(يومه)** ذلك الذي هو مأمور به)[115].

(فقد أدى شكر يومه، ومن قال مثل ذلك حين يمسي) لكن يقول أمسى بدل أصبح **(فقد أدى شكر ليلته)** أي: قام بما عليه من شكر نعم اللَّه فيها[116]، وهذا يدل على أن الشكر هو الاعتراف بالمنعم الحقيقي، ورؤية كل النعم دقيقها وجليلها منه، وكماله أن يقوم بحق النعم ويصرفها في مرضاة المنعم[117].

قال عبدالمحسن العباد في شرح سنن أبي داود: (اعترف بأن كل نعمة من الله عز وجل، وهذا كما قال عز وجل: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النَّحل: ٥٣]، وقال سبحانه: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٣٤]، وفي دعاء التلبية: **(إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ)**، فهو صاحب النعم، وهو مستحق للحمد والشكر سبحانه وتعالى، والعباد إذا حصل منهم إحسان فإنما هو من الله سبحانه وتعالى، لأنه هو الذي ساق ذلك بسببهم وجعلهم واسطة، ولو لم يشأ ذلك ولم يقدره لما حصل، فكل نعمة تصل إلى العبد سواء كانت بسبب مباشر من بعض الناس أو ليست بسبب فإنها ترجع إلى الله عز وجل، فهو المتفضل بها وهو الذي سخر من كان سببًا لأن تحصل منه هذه النعمة، ولو شاء لمنعه ولم يجعله يقدم على هذا الإحسان أو على إسداء هذه النعمة وبذل هذه النعمة، فإذًا: يرجع الأمر كله إلى الله سبحانه وتعالى؛ ولهذا جاء في حديث وصية النبي ﷺ لابن عباس: **(وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ، لَمْ يَضُرُّوكَ إِلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ**[118].

المطلب الثالث: أحكام وفوائد مستنبطة من الحديث

1. حرص أهل الحديث واهتمامهم في تمحيص الأحاديث النبوية وتنقيتها؛ لتمييز المقبول منها عن المردود، وذلك بما وضعوه من قواعد دقيقة لدارسة الأسانيد، ونقد المتون، ومن جملة ذلك أحاديث الأذكار والفضائل والأدعية.
2. إن اشتهار الحديث على الألسنة، وصحة معناه لا يعني قبوله، فحديث ابن غنام صحيح المعنى لكنه ضعيف ولا يصح نسبته لرسول الله ﷺ.
3. قوله: (ما أصبح/ ما أمسى) يدل على وجوب ذكر الله وملازمته في كل الأوقات، وأن التساهل في ذلك غفلة وتقصير.
4. قوله: (من نعمة) أن الحمد والشكر لله ليس خاصا بالنعم الدنيوية فقط، فهي تشمل كذلك النعم الدنيوية والأخروية الظاهرة والباطنة.
5. قوله: (أو بأحد من خلقك) تعني أنك تشكر الله على نعمه عليك، وعلى نعمه على غيرك من خلق الله المتنوع الواسع.
6. قوله: (فمنك وحدك) يجب على المسلم أن يجدد الاعتراف بنعم الله تعالى عليه في كل يوم صباحا ومساءً، وأنها من الله وحده لا شريك له.
7. قوله: (لا شريك لك) دعاء يحقق التوحيد؛ لأنه يربط النعمة بالمنعم وحده، وينفي الشرك.

8. في قوله: (لك الحمد ولك الشكر) قيل: إن الحمد أعم من الشكر، وله ثلاثة أركان، الاعتقاد بالقلب، والقول باللسان على ما أعطى، والعمل بالجوارح على ما أولى، فكل حمد شكر وليس كل شكر حمدا، وإنما جمع بين الحمد والشكر؛ لأن الحمد رأس الشكر، فعلى المسلم أن يستشعر دوام النعمة وزيادتها، فبالشكر تدوم النعم وتزيد.
9. لن يكتمل شكر الله إلا بصرف هذه النعم في طاعة الله ومرضاته.
10. من تمام نعم الله على العبد أن علمه كيف يحمده ويشكره.
11. قوله: (فقد أدى شكر يومه/ ليلته) يدل على أن ذكر الله وشكره في كل وقت وعلى كل حال من توفيق الله وفضله ونعمه، وليتيقن المسلم أنه لو حمد الله وشكره بلا توقف لم يكفِ، ومن رحمة الله أن علمنا ألفاظا يسيرة تؤدي ما وجب علينا.
12. الشكر الدائم لله يورث التواضع ويُشعر المسلم أنه مفتقر لله وإلى فضله سبحانه، ويبعده عن الكِبر ونسيان النعم والمنعم.
13. ألفاظ ومعنى هذا الحديث تغرس اليقين في قلب المسلم؛ وذلك بالاعتماد على الله؛ لأنه المتفرد بالعطاء والمنع، فلا يرجى غيره.

النتائج:

خرج البحث بالنتائج التالية:

1. أن ذكر الله سبحانه وتعالى وشكره من أجلّ العبادات وأيسرها وأعلاها عند الله، لذا يجب على المسلم معرفة ما صح منها والمحافظة عليها ونشرها.
2. يجب دراسة أحاديث فضائل الأعمال ومعرفة حكمها، ولا يكفي اشتهارها على الألسنة، كهذا الحديث.
3. أن اسم الصحابي الجليل ابن غنام، هو عبدالله -على الرأي الراجح- وليس له رواية عن رسول الله ﷺ في كتب السنة إلا هذا الحديث.
4. أرجح الأوجه في رواية هذا الحديث هو ما رُوي عن سلميان بن بلال عن ربيعة الرأي عن عبدالله بن عنبسة عن عبدالله بن غنام.
5. الثابت عن عبدالله بن وهب أنه من مسند ابن عباس، وليس تصحيفًا، وهي رواية لا تصح كما نص عليه الأئمة.
6. الحديث على الرأي الراجح ضعيف لجهالة حال عبدالله بن عنبسة، وقد رأى أبو حاتم أنه لا تصح روايته عن صحابي.
7. سكوت الأئمة كأبي داود والنسائي في بعض الأحاديث لا يعني تجويدهم لها مطلقًا.
8. حمل هذا الحديث معنى صحيحًا ومقصدًا عظيمًا، ولكنه ليس من الأذكار المأثورة عن رسول الله ﷺ.

التوصيات:

أوصي بدراسة بقية أذكار الصباح والمساء وغيرها من الأذكار وبيان درجتها وحكمها، لنشر السنة الصحيحة والتقرب إلى الله بالأحاديث المشروعة، والتحذير من الضعيفة أو الموضوعة.

الهوامش والإحالات

(1) علم الدراية: هو علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنوعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها. ينظر: السيوطي، تدريب الراوي: 1/ 40؛ الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث: 166.

(2) علم الرواية: هو علم يعلم به أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقاريره، وضبطها، وروايتها، وتحرير ألفاظها. ينظر: السيوطي، تدريب الراوي: 1/ 40؛ الجزائري، توجيه النظر: 23، 24؛ الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث: 166.

(3) ينظر: السيوطي، الكفاية في علم الرواية: 134.

(4) ينظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: 1/ 103.

(5) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 18/ 65.

(6) الأصفهاني، معرفة الصحابة: 4/ 1858.

(7) البخاري، التاريخ الكبير: 8/ 443، ت(3636).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 9/ 325، ت(1420).

(9) الأصفهاني، معرفة الصحابة: 3/ 1746.

(10) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 4/ 177.

(11) ابن الأثير، أسد الغابة: 3/ 358.

(12) البغوي، معجم الصحابة: 4/ 294.

(13) ابن قانع، معجم الصحابة: 2/ 64.

(14) الواقدي، المغازي: 1/ 172.

(15) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب: 7/ 28.

(16) ابن الأثير، أسد الغابة: 3/ 35.

(17) المزي، تهذيب الكمال: 15/ 423.

(18) ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 489.

(19) ابن معين، تاريخ ابن معين: 3/ 165.

(20) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 4/ 176.

(21) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 4/ 103.

(22) المزي، تهذيب الكمال: 11/ 372.

(23) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 4/ 103.

(24) المزي، تهذيب الكمال: 11/ 372.

(25) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 4/ 176.

(26) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 6/ 388.

(27) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات: 99.

(28) القزويني، الإرشاد: 1/ 296.

(29) الذهبي، الكاشف: 1/ 457.

(30) ابن حجر، تقريب التهذيب: 250.

(31) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 11/ 376.

(32) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 3/ 475.

(33) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 9/ 414.

(34) ينظر: نفسه والصفحة نفسها..

(35) ابن سعد، الطبقات الكبرى: 5/ 417.

(36) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 9/ 414.

(37) تاريخ الثقات: 158.

(38) نفسه: 3/ 475

(39) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 9/ 125.

(40) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 9/ 414.

(41) ابن حبان، الثقات: 4/ 231.

(42) القزويني، الإرشاد: 1/ 208.

(43) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 9/ 414.

(44) النووي، تهذيب الأسماء واللغات: 1/ 189.

(45) الذهبي، المغني في الضعفاء: 1/ 230؛ الذهبي، تاريخ الإسلام: 3/ 647، فقال فيه: (مجمع على توثيقه).

(46) العلائي، المختلطين: 32، فقال: (اتفقوا على الاحتجاج به).

(47) ابن حجر، تقريب التهذيب: 207.

(48) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 9/ 130.

(49) ابن معين، تاريخ ابن معين: 3/ 183.

(50) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 5/ 133.

(51) ابن حبان، الثقات: 5/ 53.

(52) ابن حجر، ميزان الاعتدال: 2/ 469.

(53) ابن حجر، تقريب التهذيب: 316.

(54) عبدالحميد بن عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحي أبو بكر ابن أبي أويس مشهور بكنيته كأبيه، ثقة من التاسعة، مات سنة اثنتين ومائتين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 333.

(55) إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله ابن أبي أويس المدني، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه من العاشرة، مات سنة ست وعشرين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 108.

(56) يحيى بن حسان التِّنِّيْسي أصله من البصرة، ثقة من التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 589.

(57) الحسن بن علي بن محمد الهذلي أبو علي الخلال الحُلواني، ثقة حافظ له تصانيف، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وأربعين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 162.

(58) يحيى بن أيوب ابن بادي العلاف الخولاني، صدوق من الحادية عشرة، مات سنة تسع وثمانين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 588.

(59) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم ابن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه من كبار العاشرة، مات سنة أربع وعشرين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 234.

(60) عبدالله بن مسلمة بن قَعْنَب القَعْنَبي الحارثي أبو عبدالرحمن البصري، ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدًا، من صغار التاسعة مات في أول سنة إحدى وعشرين بمكة. ابن حجر، تقريب التهذيب: 323.

(61) يحيى بن صالح الوُحَاظي الحمصي، صدوق من أهل الرأي، من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 591.

(62) أحمد بن محمد بن نافع أبو بكر الأصم الطحان المصري، قال ابن الجوزي: "اتهموا". ينظر: ابن الجوزي، الموضوعات: 2/ 16. أي في الوضع، لأنه قاله بعد إيراده حديثا في فضل معاوية من روايته، وقال الهيثمي: "لم أعرفه". ينظر: الهيثمي، مجمع الزوائد: 7/ 215، إذًا فهو مجهول الحال.

(63) أحمد بن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري، ثقة حافظ من العاشرة، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد ابن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري، مات سنة ثمان وأربعين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 80.

(64) عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب لابن حجر: 328.

(65) يونس بن عبدالأعلى بن ميسرة الصدفي أبو موسى المصري، ثقة من صغار العاشرة، مات سنة أربع وستين. تقريب التهذيب لابن حجر: 613.

(66) يزيد بن خالد بن يزيد بن عبدالله بن موهَب الرملي أبو خالد، ثقه عابد من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين أو بعدها. ابن حجر، تقريب التهذيب: 600.

(67) عبيد بن عبدالواحد بن شريك البغدادي البزار، قال الدارقطني: "صدوق". ينظر: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: 131، وقال ابن حجر: "ثقة صدوقًا، قال ابن المنادي في تاريخه: إنه تغير في آخر أيامه. قال: فكان على ذلك صدوقًا، وقال أبو مزاحم: كان أحد الثقات ولم أكتب عنه في تغييره شيئا، قلت: فما ضره التغير ولله الحمد". ينظر: ابن حجر، لسان الميزان: 5/ 355.

(68) عبدالملك بن عمرو القيسي أبو عامر العَقَدي، ثقة من التاسعة، مات سنة أربع أو خمس ومائتين. ابن حجر، تقريب التهذيب: 364.

(69) ابن حجر، إتحاف المهرة: 7/ 349.

(70) المزي، تهذيب الكمال: 15/ 390.

(71) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 5/ 345.

(72) الأصفهاني، معرفة الصحابة: 3/ 1746.

(73) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 345/5.

(74) المزي، تحفة الأشراف: 6/ 403.

(75) ابن حبان، الثقات: 5/ 53.

(76) ابن حجر، التقريب: 316.

(77) ابن حجر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: 2/ 379-381.

(78) ابن حجر، اتحاف المهرة: 7/ 350.

(79) ابن معين، تاريخ ابن معين: 3/ 183.

(80) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 5/ 133.

(81) الذهبي، ميزان الاعتدال: 2/ 469.

(82) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 9/ 325.

(83) ينظر: النووي، الأذكار: 79.

(84) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: 1/ 444.

(85) ينظر: الشوكاني، تحفة الذاكرين: 104.

(86) ابن سيده، المخصص: 2/ 390.

(87) ابن دريد، جمهرة اللغة: 1/ 279.

(88) ابن فارس، مقاييس اللغة: 5/ 446.

(89) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 2/ 195.

(90) الحميري، شمس العلوم: 6/ 3429.

(91) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: 2/ 466.

(92) الأزهري، تهذيب اللغة: 4/ 251.

(93) الخطابي، غريب الحديث: 1/ 346.

(94) الجوهري، الصحاح: 2/ 466.

(95) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 3/ 266.

(96) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث: 1/ 314.

(97) الفراهيدي، العين: 292/5.

(98) الجوهري، الصحاح: 2/ 702.

(99) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: 2/ 493.

(100) نفسه: 437/1.

(101) الأزهري، تهذيب اللغة: 13/ 82.

(102) الجوهري، الصحاح: 6/ 2492.

(103) ينظر: الشوكاني، تحفة الذاكرين: 105.

(104) ينظر: السندي، فتح الودود في شرح سنن أبي داود: 4/ 662.

(105) ينظر: المُظهري، المفاتيح في شرح المصابيح: 3/ 216؛ ابن مالك، شرح مصابيح السنة: 3/ 184؛ القاري، ومرقاة المفاتيح: 4/ 1670.

(106) ينظر: السندي، فتح الودود في شرح سنن أبي داود: 4/ 662.

(107) ينظر: العظيم آبادي، عون المعبود: 13/ 281.

(108) ينظر: ابن علان، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية: 3/ 108.

(109) ينظر: شرح سنن أبي داود، لابن رسلان (19/ 313).

(110) ينظر: مرقاة المفاتيح، للقاري (4/ 1670).

(111) ينظر: المظهري، المفاتيح في شرح المصابيح: 3/ 216؛ ابن مالك، شرح مصابيح السنة: 3/ 184.

(112) ينظر: القاري، مرقاة المفاتيح: 4/ 1670).

(113) ينظر: نفسه، والصفحة نفسها.

(114) الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن: 6/ 1886.

(115) ابن رسلان، شرح سنن أبي داود: 19/ 313.

(116) ينظر: نفسه، والصفحة نفسها.

(117) ينظر: القاري، مرقاة المفاتيح، للقاري: 4/ 1670.

(118) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 4/ 409 ح(2669)؛ الترمذي، سنن الترمذي: 4/ 667 ح(2516)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"؛ أبو يعلى، مسند أبي يعلى: 4/ 430، ح (2556).

المراجع

ابن الأثير، م. (1979). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. المكتبة العلمية.

ابن الأثير، ع. (1994). *أسد الغابة في معرفة الصحابة*. دار الكتب العلمية.

ابن تيمية، أ. (1995). *مجموع الفتاوى*. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن أبي حاتم، ع. (1952). *الجرح والتعديل*. مجلس دائرة المعارف العثمانية، ودار إحياء التراث العربي.

ابن حبان، م. (1973). *الثقات*. دائرة المعارف العثمانية.

ابن حبان، م. (1993). *صحيح ابن حبان*. مؤسسة الرسالة.
ابن حجر، أ. (1971). *لسان الميزان*. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
ابن حجر، أ. (1326). *تهذيب التهذيب*. مطبعة دائرة المعارف النظامية.
ابن حجر، أ. (1415). *الإصابة في تمييز الصحابة*، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415 هـ
ابن حجر، أ. (1984). *النكت على كتاب ابن الصلاح*. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
ابن حجر، أ. (1986). *تقريب التهذيب*. دار الرشيد.
ابن حجر، أ. (1994). *إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة*. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية.
ابن حجر، أ. (2008). *نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار*. دار ابن كثير.
ابن دريد، م. (1987). *جمهرة اللغة* (ط.1). دار العلم للملايين.
ابن أبي الدنيا، ع. (1980). *الشكر*. المكتب الإسلامي.
ابن رسلان، أ. (2016). *شرح سنن أبي داود*، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.
ابن سيدة، ع. (1996). *المخصص* (ط.1). دار إحياء التراث العربي.
ابن سيدة، ع. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم* (ط.1). دار الكتب العلمية.
ابن شاهين، ع. (1984). *تاريخ أسماء الثقات* (ط.1). الدار السلفية.
ابن عبد البر، ي. (1994). *جامع بيان العلم وفضله*. دار ابن الجوزي.
ابن علان، م. (د.ت). *الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية*. جمعية النشر والتأليف الأزهرية.
ابن فارس، أ. (1979). *معجم مقاييس اللغة*. دار الفكر.
ابن قانع، ع. (1418). *معجم الصحابة*. مكتبة الغرباء الأثرية.
ابن ماكولا، ع. (1990). *الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب*. دار الكتب العلمية.
ابن معين، ي. (1979). *تاريخ ابن معين- رواية الدوري*. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
ابو داود، س. (د.ت). *سنن أبي داود*. المكتبة العصرية.
الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة* (ط.1). دار إحياء التراث العربي.
الأصبهاني، أ. (1998). *معرفة الصحابة*. دار الوطن للنشر.
الأعظمي، م. (1999). *معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد* (ط.1). أضواء السلف.
البخاري، م. (د.ت). *التاريخ الكبير*. دائرة المعارف العثمانية.
البغوي، ح. (1983). *شرح السنة*. المكتب الإسلامي.
البغوي، ع. (2000). *معجم الصحابة*. مكتبة دار البيان.
البيهقي، أ. (2003). *شعب الإيمان*. مكتبة الرشد.
البيهقي، أ. (2009). *الدعوات الكبير*، غراس للنشر والتوزيع.
الجزائري، ط. (1416). *توجيه النظر إلى أصول الأثر* (ط.1). المطبوعات الإسلامية.
ابن الجوزي، ع. (1966). *الموضوعات*. المكتبة السلفية.
الجوهري، إ. (1987). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (ط.4). دار العلم للملايين.
الحميري، ن. (1999). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم* (ط.1). دار الفكر المعاصر.
الخطابي، ح. (1982). *غريب الحديث*. دار الفكر.

الخطيب البغدادي، أ. (1357). *الكفاية في علم الرواية* (أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم المدني، تحقيق؛ ط.1). المكتبة العلمية.
الخطيب البغدادي، أ. (2002). *تاريخ بغداد* (ط.1). دار الغرب الإسلامي.
الدارقطني، ع. (1984) *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*. مكتبة المعارف.
الدينوري، أ. (د.ت). *عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد* (كوثر البرني، تحقيق). دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن.
الذهبي، م. (1963). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. دار المعرفة للطباعة والنشر.
الذهبي، م. (1979). *المغني في الضعفاء* (حاتم القاضي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.
الذهبي، م. (1992). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة* (ط.1). دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم
الذهبي، م. (2003). *تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام* (ط.1). دار الغرب الإسلامي.
الزمخشري، م. (). *الفائق في غريب الحديث والأثر* (ط.2). دار المعرفة.
السندي، ح. (2010). *فتح الودود في شرح سنن أبي داود* (محمد زكي الخولي، تحقيق؛ ط.1). مكتبة لينة، ومكتبة أضواء المنار.
السيوطي، ع. (د.ت). *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. دار طيبة.
الشوكاني، م. (1984). *تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين*. دار القلم.
الطبراني، س. (1413). *الدعاء*. دار الكتب العلمية.
الطيبي، ح. (1997). *الكاشف عن حقائق السنن*. مكتبة نزار مصطفى الباز.
ابن أبي عاصم، أ. (1991). *الآحاد والمثاني*. دار الراية.
العباد، ع. (د.ت). *شرح سنن أبي داود*. دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية. http://www.islamweb.net
العظيم آبادي، م. (1415). *عون المعبود شرح سنن أبي داود* (ط.2). دار الكتب العلمية.
العلائي، خ. (1996). *المختلطين* (ط.1). مكتبة الخانجي.
الفراهيدي، خ. (د.ت). *كتاب العين* (مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.
الفهري، م. (1988). *ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة*. دار الغرب الإسلامي.
القاري، ع. (2002). *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. دار الفكر.
القزويني، خ. (1409). *الإرشاد في معرفة علماء الحديث* (ط.1). مكتبة الرشد.
المخَلِّص، م. (2008). المخلصيات. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
المزي، ي. (1980). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. مؤسسة الرسالة.
المزي، ي. (1983). تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. المكتب الإسلامي، والدار القيّمة.
المُظهري، ح. (2012). المفاتيح في شرح المصابيح، دار النوادر.
المقدسي، ع. (1995). أخبار الصلاة. دار السنابل.
ابن الملك، م. (2012). شرح مصابيح السنة للإمام البغوي. إدارة الثقافة الإسلامية.
النسائي، أ. (2001). السنن الكبرى. مؤسسة الرسالة.
النووي، ي. (1994). الأذكار. دار الفكر.
النووي، ي. (د.ت). تهذيب الأسماء واللغات. دار الكتب العلمية.
الهيثمي، ع. (1994). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. مكتبة القدسي.
الواقدي، م. (1989). المغازي. دار الأعلمي.

References

Ibn al-Athīr, M. (1979). *Al-Nihāyah fī gharīb al-ḥadīth wa-al-athar* [The Ultimate Explanation of Rare Hadith and Athar Terms]. Al-Maktabah al-'Ilmiyyah.

Ibn al-Athīr, 'A. (1994). *Asad al-ghābah fī ma'rifat al-ṣaḥābah* [The Lions of the Jungle in the Knowledge of the Companions]. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ibn Taymiyyah, A. (1995). *Majmū' al-fatāwā* [Collected Fatwas]. King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.

Ibn Abī Ḥātim, 'A. (1952). *Al-Jarḥ wa-al-ta'dīl* [Criticism and Appraisal]. Majlis Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah; Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.

Ibn Ḥibbān, M. (1973). *Al-Thiqāt* [The Trustworthy Narrators]. Dā'irat al-Ma'ārif al-'Uthmāniyyah.

Ibn Ḥibbān, M. (1993). *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān* [The Authentic Collection of Ibn Ḥibbān]. Al-Risālah Foundation.

Ibn Ḥajar, A. (1971). *Lisān al-mīzān* [The Tongue of al-Mīzān]. Al-A'lamī Publishing.

Ibn Ḥajar, A. (1326 A.H.). *Tahdhīb al-tahdhīb* [Refinement of the Refinement]. Maṭba'at Dā'irat al-Ma'ārif al-Niẓāmiyyah.

Ibn Ḥajar, A. (1415 A.H.). *Al-Iṣābah fī tamyīz al-ṣaḥābah* [The Distinction of the Companions]. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ibn Ḥajar, A. (1984). *Al-Nukat 'alā kitāb Ibn al-Ṣalāḥ* [Notes on Ibn al-Ṣalāḥ's Book]. Islamic University—Deanship of Scientific Research.

Ibn Ḥajar, A. (1986). *Taqrīb al-tahdhīb* [The Abridgment of al-Tahdhīb]. Dār al-Rashīd.

Ibn Ḥajar, A. (1994). *Ithāf al-mahra bi-al-fawā'id al-mubtakirah min aṭrāf al-'asharah* [Endowing the Skilled with Innovative Benefits from the Ten Collections]. King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an; Center for the Service of the Sunnah and Sirah.

Ibn Ḥajar, A. (2008). *Natā'ij al-afkār fī takhrīj aḥādīth al-adhkār* [The Results of Thoughts in Authenticating the Hadiths of the Remembrances]. Dār Ibn Kathīr.

Ibn Durayd, M. (1987). *Jamhurat al-lughah* [Compendium of the Language] (1st ed.). Dār al-'Ilm lil-Malāyīn.

Ibn Abī al-Dunyā, 'A. (1980). *Al-Shukr* [Gratitude]. Al-Maktab al-Islāmī.

Ibn Ruslān, A. (2016). *Sharḥ Sunan Abī Dāwūd* [Commentary on Sunan Abī Dāwūd]. Dār al-Falāḥ for Research and Heritage Studies.

Ibn Sīda, 'A. (1996). *Al-Mukhaṣṣaṣ* [The Specialized Work] (1 ط). Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.

Ibn Sīda, 'A. (2000). *Al-Muḥkam wa-al-muḥīṭ al-a'ẓam* [The Definitive and Comprehensive Lexicon] (1st ed.). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ibn Shāhīn, 'A. (1984). *Tārīkh asmā' al-thiqāt* [History of the Names of the Trustworthy] (1st ed.). Al-Dār al-Salafiyyah.

Ibn 'Abd al-Barr, Y. (1994). *Jāmi' bayān al-'ilm wa-faḍlihi* [The Comprehensive Explanation of Knowledge and Its Virtue]. Dār Ibn al-Jawzī.

Ibn 'Allān, M. (n.d.). *Al-Futūḥāt al-rabbāniyyah 'alā al-adhkār al-nawawiyyah* [The Divine Openings on al-Nawawī's Remembrances]. Jam'iyyat al-Nashr wa-al-Ta'līf al-Azharīyah.

Ibn Fāris, A. (1979). *Ma'jam maqāyīs al-lughah* [Dictionary of Linguistic Measures]. Dār al-Fikr.

Ibn Qāni‘, ‘A. (1418 A.H.). *Ma‘jam al-ṣaḥābah* [Dictionary of the Companions]. Maktabat al-Ghurabā‘ al-Athariyyah.

Ibn Mākūlā, ‘A. (1990). *Al-Ikmāl fī raf‘ al-irtiyāb ‘an al-mu‘talif wa-al-mukhtalif* [Completion in Removing Doubt from Similar Names] (1st ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Ibn Ma‘īn, Y. (1979). *Tārīkh Ibn Ma‘īn—Riwayat al-Dūrī* [The History of Ibn Ma‘īn—Narrated by al-Dūrī]. Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.

Abū Dāwūd, S. (n.d.). *Sunan Abī Dāwūd* [Sunan Abū Dāwūd]. Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah.

Al-Azharī, M. (2001). *Tahdhīb al-lughah* [Refinement of the Language] (1st ed.). Dār Iḥyā‘ al-Turāth al-‘Arabī.

Al-Aṣbahānī, A. (1998). *Ma‘rifat al-ṣaḥābah* [Knowing the Companions]. Dār al-Waṭan li-al-Nashr.

Al-A‘ẓamī, M. (1999). *Ma‘jam muṣṭalaḥāt al-ḥadīth wa-laṭā‘if al-isnād* [Dictionary of Hadith Terminology and Isnād Nuances] (1st ed.). Aḍwā‘ al-Salaf.

Al-Bukhārī, M. (n.d.). *Al-Tārīkh al-kabīr* [The Major History]. Dā’irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmāniyyah.

Al-Baghawī, Ḥ. (1983). *Sharḥ al-sunnah* [Commentary on the Sunnah]. Al-Maktab al-Islāmī.

Al-Baghawī, ‘A. (2000). *Ma‘jam al-ṣaḥābah* [Dictionary of the Companions]. Maktabat Dār al-Bayān.

Al-Bayhaqī, A. (2003). *Shu‘ab al-īmān* [Branches of Faith]. Maktabat al-Rushd.

Al-Bayhaqī, A. (2009). *Al-Da‘awāt al-kabīr* [The Major Book of Supplications]. Ghirās Publishing.

Al-Jazā’irī, Ṭ. (1416 A.H.). *Tawjih al-naẓar ilā uṣūl al-athar* [Directing the View to the Principles of Athar] (1st ed.). Islamic Publications.

Ibn al-Jawzī, ‘A. (1966). *Al-Mawḍū‘āt* [Fabricated Hadiths]. Al-Maktabah al-Salafiyyah.

Al-Jawharī, I. (1987). *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabiyyah* [The Crown of Language and the Correct Arabic] (1st ed.). Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn.

Al-Ḥimyarī, N. (1999). *Shams al-‘ulūm wa-dawā’ kalām al-‘Arab min al-kulūm* [The Sun of Knowledge and the Remedy of Arabic Speech] (1st ed.). Dār al-Fikr al-Mu‘āṣir.

Al-Khaṭṭābī, Ḥ. (1982). *Gharīb al-ḥadīth* [Rare Hadith Terms]. Dār al-Fikr.

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, A. (1357 A.H.). *Al-Kifāyah fī ‘ilm al-riwāyah* [Sufficiency in Hadith Transmission] (Abū ‘Abd Allāh al-Sūrqī & Ibrāhīm al-Madanī, Eds.; 1 ط.). Al-Maktabah al-‘Ilmiyyah.

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, A. (2002). *Tārīkh Baghdād* [The History of Baghdad] (1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Al-Dāraqutnī, ‘A. (1984). *Su’ālāt al-Ḥākim al-Naysābūrī lil-Dāraqutnī* [The Questions of al-Ḥākim to al-Dāraqutnī]. Maktabat al-Ma‘ārif.

Al-Dīnawarī, A. (n.d.). *‘Amal al-yawm wa-al-laylah: Sulūk al-nabī ma‘a rabbihi wa-mu‘āsharatuhu li-al-‘ibād* [Daily and Nightly Devotions of the Prophet] (Kawthar al-Baranī, Ed.). Dār al-Qiblah; Mu’assasat ‘Ulūm al-Qur’ān.

Al-Dhahabī, M. (1963). *Mīzān al-i‘tidāl fī naqd al-rijāl* [Balance of Evaluation in Criticism of Narrators]. Dār al-Ma‘rifah.